جامعة الشهيد زيان عاشور الجلفة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم: العلوم الإنسانية تخصص: تاريخ عام مستوى: السنة الثالثة ليسانس

ملخّصات لمحاضرات مقياس:

دراسة نقدية للكتابات التّاريخية

أستاذ المادة: د/ ياسين شبايبي chabaibi.yassine@yahoo.fr

- **البرنامج العام للمقياس:**

1. مفهوم النقد التاريخي وأهميته.
2. تطور النقد التاريخي في الفترة القديمة والوسيطة.
   - منهج المحدثين.
   - ابن خلدون وتأسيس منهج النقد التاريخي.
3. تطور النقد التاريخي في الفترة الحديثة والمعاصرة.
4. قراءة النصوص التاريخية ومستوياتها.
5. قواعد ومبادئ عامة مرتبطة بالنقد.
6. مآخذ ومخاطر النقد.
7. العلوم المساعدة في نقد الوثائق والنصوص.
8. طرق نقد الوثائق وأقسامه.
   - النقد الخارجي الظاهري (نقد التصحيح ونقد المصدر).
   - النقد الباطني (الإيجابي والسلبي).

- **تقديم:**

تندرج مادّة **"دراسة نقدية للكتابات التّاريخية"** الموجّهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام، في إطار وحدة التّعليم المنهجية، لاستكمال ما تمّ التّعرف عليه من محطّات معرفية في السنة الأولى والثانية فيما يتعلّق بالمدارس والمناهج، والمنهجية وتقنيات البحث التاريخي، وتأخذ محاضرات هذه

المادة الجديدة منحنى خاصا لدى الطّالب، وتنتقل به من مرحلة الدّرس إلى التطبيق، ومن مرحلة القراءة السّطحية البسيطة للنّصوص إلى القراءة المتعمّقة، من خلال اكتشاف طرق وأدوات النّقد، ومحاولة تطبيقها قدر الإمكان وفق مستوى وقدرة الطالب، وتدريبه على ممارسة النّقد بشتّى أشكاله، ومستوياته، وتعويده على استخدام الشّك العلمي المنهجي الموضوعي في التّعامل مع مصادر معلوماته، خاصة المكتوبة منها، وعدم التّسليم بالوقائع والأحداث التاريخية.

- **مراجع مساعدة:**

اسم المؤلف:	عنوان الكتاب أو الدراسة:
أحمد عليوي صاحب	المؤرخ ناقدا "دراسات وبحوث في النقد التاريخي"
أسد رستم	مصطلح التاريخ
حسن عثمان	منهج البحث التاريخي
خالد طحطح	الكتابة التاريخية
ريمون آدون	فلسفة التاريخ النقدية "بحث في النظرية الألمانية للتاريخ"
عارف أحمد المخلافي	المستخلص في النقد التاريخي
عبد الرحمن بدوي	النقد التاريخي
عبد القادر بكاري	منهج الكتابة التاريخية عند المؤرخين الجزائريين في العهد العثماني (أطروحة دكتوراه)
عبد الله العروي	مفهوم التاريخ
عدنان أحمد أبو شبيكة	منهج نقد الوثيقة الرسمية المدونة وإمكانية التطبيق على الرواية في التاريخ الشفوي (مقال)
محمد موسى الشريف	دراسات تاريخية منهجية نقدية
ميمونة ميرغني حمزة	دراسات في منهجية البحث التاريخي
ناصر الدين سعيدوني	أساسيات منهجية التاريخ
وجيه كوثراني	تاريخ التأريخ (إتجاهات، مدارس ومناهج)

- **تعريف النقد التاريخي:**

يرتبط المدلول اللغوي لكلمة (نقد): بالحفر، والدقة، والتنقيب، والتفتيت، والتمحيص، والنظر، والتقييم، وعلى هذا الأساس يُمكن تسمية عملية النظر والتدقيق في الوثائق التاريخية نقدا، حيث أن ذلك يُمهد لقبول الأخبار الواردة فيها أو رفضها قبل بناء الواقعة استنادا لمصادرها الأصلية. والنّقد هو إظهار العيوب والمحاسن أو أحدهما.

وفي الإصطلاح: النقد هو مرحلة هامة من مراحل البحث التاريخي، ويأتي بعد جمع المادة المصدرية الخبرية والوثائق اللازمة لإعادة تصور وبناء الوقائع التاريخية، وهو عرض الوثيقة التاريخية على الفحص المخبري خارجيا، وعلى التحليل والتفسير للمتن والمضمون من الداخل حتى يتحقق المؤرخ من سلامتها وصحة نسبتها لمؤلفها ولعصرها.

كما يمكن القول أنّه: عَملية منهجية عِلمية ينتقل بموجبها المؤرخ من مرحلة القراءة والاقتباس إلى مرحلة الفحص، والتدقيق، والتمحيص، من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية بموضوعية.

ويهدف النقد التاريخي إلى تصحيح الأخطاء الواردة في الدراسات التاريخية، والبحث عن حقيقة الشيء من حيث كونه أصيلا أم زائفا، إضافة إلى تحديد معاني الكلمات والمصطلحات لأنّها تختلف من حيث المعنى زمنيا ومكانيا.

- **قواعد ومبادئ عامة مرتبطة بالنّقد:**

هناك العديد من القواعد الواجب مراعاتها في عملية النّقد التّاريخي خاصّة ما تعلّق بالوثائق، ومنها:

- إنّ التّسليم بالوقائع التاريخية الواردة في وثيقة أو مصدر معين هو نوع من الجبن العقلي، لأن الأصل في التّاريخ الإتّهام وليس براءة الذّمة.
- يجب دراسة الوثيقة التاريخية بلغة، ومفاهيم، وأفكار العصر، وفي إطار التّاريخ الذي كُتبت فيه، وعدم قراءتها بمفاهيم وأفكار أزمن لاحقة ومتأخّرة.

- لا يُمكن الحُكم على المؤلّف بأنّه يجهل أحداثا مُعيّنة لأنّه لم يذكرها، ولا يُعتبر عدم ذكر هذه الأحداث في الوثائق دليلا على عدم وقوعها.
- عدم المبالغة في تقدير قيمة المصدر التاريخي أو التقليل من أهميته، وإنما التعامل معه على حسب ما تقتضيه المعرفة العلمية الحقيقية.
- لا يُمكن الإكتفاء بمصدر واحد فقط في التّعامل مع الخبر التاريخي، ولو كان قاطع الدلالة والصدق، بل يجب تأييده بمصادر أخرى قدر الامكان.
- إن الرّوايات التاريخية المتشابهة أو المتماثلة في مصدرين أو أكثر تدل على نقلها من بعضها البعض، أو نقلها من مصدر واحد مشترك، وتماثل أو تشابه الرّوايات في مصادر مختلفة لا يعني بالضّرورة دائما صدقها.
- الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة تعتبر مقبولة إلى حد ما.
- ضرورة تأييد الشهادات، والأدلة الرسمية الشفوية، والكتابية، بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلما أمكن ذلك.
- الاعتراف بنسبية الوثيقة التاريخية فقد تكون دليلا قويا وكافيا في جزئية معينة ولا تعتبر كذلك في جزئية أو نقاط أخرى.

- **<u>مآخذ ومخاطر النّقد:</u>**

- **<u>العجز</u>:** يتولّد العجز عند النّاقد إذا شعر بالخوف من الخطأ، أو إحتمال حدوثه في عمله لأنّه يوقعه في حالة إحباط، وتردّد تجعله ضعيفا فيما يكتب ويُناقش، وقد يُؤدّي شعوره بالعجز إلى اليأس والتوقف عن البحث والنقد التاريخي عموما.

- **<u>الإفراط في النّقد</u>:** إنّ الإفراط في الشكّ يُؤدّي إلى رؤية كلّ ما هو مكتوب كألغاز وطلاسم، فيُعمّم ذلك حتّى على النّصوص الواضحة، ويُؤدّي في النّهاية إلى الإفراط في النّقد إلى درجة المُبالغة وتفضيل ذات النّاقد ورأيه على غيره، ومن ثَمّ الشّعور أنّ كلّ ما سبق لا قيمة له، حتّى في نظرته لأعمال النّقد المشهورة والمشهود لها بالدّقّة والمهارة.

- **الهواية والتّسرّع:** يحرص بعض النّقّاد على تقديم المظهر الجيّد لأسلوبهم في النّقد أكثر من حرصهم على النّقد ذاته، فيهتمّون بالتّنظيم وانتقاء العبارات، ويُهملون قواعد ومناهج وخطوات النّقد، ممّا يُبعدهم عن غايتهم الأساسية، وهو ما يُعجّل بإنهاء البحث قبل اكتماله، لعدم توخّيهم الدّقّة والكمال العلمي، وكنتيجة يمكن التّأكيد على أنّ النّقد يحتاج إلى الصّبر والأناة وعدم التّسرع.

- **قراءة النصوص التاريخية ومستوياتها:**

يستفيد الباحث من النص التاريخي لتحصيل المعرفة حول موضوع ومشكلة معيّنة تحتاج إلى بحث وتقصٍ، على أن يتعامل مع تلك المعلومات بالشّك العلمي المنهجي والنّقد المُفضي إلى عدم التّسليم بصدقها دائما.

فمفهوم القراءة الحديث يقوم على التّفاعل، والتّأويل، والتّحليل والمقارنة؛ فليست كلّ النصوص التاريخية من نمط واحد، أو من مستوى واحد، فهي متنوعة ومتفاوتة لا من ناحية أصلها المأخوذة منه (مصدر: تاريخي عام، رحلة، تراجم، فقهي نوازلي، سياسي.. أو مرجع: قد يكون عاما أو متخصصا..)، ولا من ناحية انتماء وتوجّه الكاتب (مستشرق، فيلسوف، متصوف، سياسي، مسلم، ملحد، شيعي، شيوعي..).

كما لا يُمكن فرض قراءة مُحددة للنص التاريخي فهو مادة معرفية يستفيد منها: (المؤرخ، الأديب، السياسي، الباحث في الإقتصاد، في الأنساب، في الجغرافيا..)، ومن هذا كلّه يمكن القول: أن قراءة النّصوص تتطلّب من الباحث ربطا بين النصّ وكاتبه وبيئته ونزعته.

- **مستويات التّدرج في القراءة:** تمرّ قراءة النّص الواحد بمستويات يمكن تفصيلها في التّدرّج التالي:

القراءة الأولية السطحية: وهي أول تواصل بين الباحث القارئ والنص، يتمكّن خلالها من فهم المعنى العام للنص والتعرف على لغته ومصطلحاته، وأحيانا تتطلّب هذه القراءة الأولية معجما لفهم بعض الكلمات الغامضة أو الصّعبة للإحاطة بمدلولها الحقيقي، ومصادر معلومات للوقوف على تعريف الأماكن والشخصيات المذكورة في النص.

قراءة ما بين السّطور: وهي مستوى ثانٍ في القراءة يتطلّب تحليلا للتعمق أكثر في فهم وشرح أفكار النص.

القراءة التفسيرية: يحاول من خلالها الباحث اكتشاف الأهداف الحقيقية والبعيدة من وراء الجُمل والعبارات باستخدام التّفسير والإستنتاج.

القراءة الناقدة: أو القراءة النقدية وفي هذا المستوى الرابع من القراءة يصل الباحث إلى إبداء أحكام تقييمية وتقويمية للمعومات التي يعرضها النص.

القراءة الإبداعية: وهو المستوى الخامس والأخير يتمكّن الباحث فيه من صياغة نصّ جديد ينطلق من فهمه الدقيق وتفسيره للنص الذي اطّلع عليه بناء على الاستنتاجات التي تراكمت ورتّبها في عقله.

- **العلوم والمعارف المُساعدة في نقد النّصوص والوثائق:**

من أهم هذه العلوم يمكن الإشارة إلى علم اللغة وفقه اللغة أو الفيلولوجيا، وعلم الخطوط القديمة أو الباليوغرافيا، وعلم الوثائق أو الدبلومات، والهيرمينوطيقا:

– **علم اللغة وفقه اللغة أو الفيلولوجيا:** إن ضرورة معرفة اللغة الأصلية للوثائق والنصوص المدروسة تُسهّل على الباحث إدراك الوقائع التاريخية، فمن عيوب التّرجمة لبعض النّصوص أنّها تُخِلّ بالمعنى الحقيقي الذي كتب به المؤلف، فالمُترجِم لا يكون دائما مُتخصّصا في مجال العلم الذي يندرج فيه النص المُتَرْجَم، مما يوقعه في أخطاء قد لا تكون مقصودة. فاللغات الأساسية

لدارس التاريخ القديم هي: الإغريقية، اللاتينية، العربية، العبرية، الفينيقية، الفارسية..، ولدارس التاريخ الحديث والمعاصر نجد: العربية، العثمانية، الإسبانية، الإنجليزية، الفرنسية..

أما **فقه اللغة أو الفيلولوجيا** فهي ضرورية لدارس التاريخ في فهم تطور معاني الكلمات عبر فترات زمنية مختلفة بمعرفة لغة العصر المدروس، إذ أنّ اللغة تتطوّر وفقا لظروف المكان والزمان وتغيّر الأجيال واختلاط الثقافات..

– **علم الخطوط القديمة أو الباليوغرافيا:** فهو يساعد على تحديد معنى الرموز في الكتابات التي تعود للحضارات القديمة، ومن ذلك تطور خطوط اللغة العربية مثلا، حيث كُتبت بأشكال متنوعة: كالنسخي، الثلث، الكوفي، الرقعة، الفارسي، المغربي، الأندلسي..، كما نمت خطوط اللغات الأخرى كالأوروبية_وشهدت تطورا لكنها لم تتخذ أشكالا معقدة متعددة مثل العربية لعدم قابليتها للتشكيل..

– **علم الوثائق أو الدبلومات:** يهتم بالشكل الخارجي للوثيقة الرسمية والورق المكتوبة عليه، وطرق قرائتها وكتابتها وأدوات الكتابة والوسائل الكيميائية لتحليل الحبر. ويتّصل به علم الأختام الذي يهتم بدراسة تطور الأختام الرسمية الشمعية والمعدنية..

– **الهيرمينوطيقا أو التأويلية:** الهيرمونيطيقا مصطلح يوناني قديم يعني التأويل والتفسير، وتطور إستخدامه في أوربا في العصور الوسطى للتعبير عن عملية تأويل النصوص الدينية المسيحية، ليتمّ إخراجه من الميدان الديني إلى الأدبي والفلسفي مع المفكر الألماني فريديريك شلايرماخر، حيث جعله منهجا وأداة للاشتغال على النصوص وإيضاح بنيتها الداخلية لتفادي الخطأ في فهم النصوص.

فالنص من منطلق فهم هذا الفيلسوف مبني على فكرة كامنة فيه ولابدّ من وسيط لفهم الفكرة، والوسيط هنا هو: اللغة والتركيبة الفيلولوجية للنص، ولإتمام فهم النص لابد من تحليل المصطلحات والعبارات اللغوية المستعملة. وتُستخدم الهيرمونيطيقا في فهم وتأويل النصوص التاريخية بمحاولة إدراك الحالة النفسية للكاتب أثناء التّأليف والظروف التاريخية التي أدّت إلى كتابة النص.

- **طرق نقد الوثائق وأقسامه:**

إن استحالة تكرار حدوث الواقعة التاريخية بنفس أحداثها، وتفاصيلها، ومكان، وزمان حدوثها لا يُبرر بأيّ حال من الأحوال قبولها والتّسليم بها بحجة عدم إمكانية إخضاعها للمشاهدة، والاختبار، والتجربة بغية التأكد من حقيقتها كما هو حال العلوم التّطبيقية والتّجريبية، فالتاريخ علم لا يخضع لأدوات المنهج التجريبي، وإنّما يحتاج إلى نقد وتحقيق يقوم على الدراسة والبحث عن الحقيقة والالتزام بالموضوعية، باستخدام مادّة تاريخية، تأتي الوثائق في مقدّمتها، فكما قيل"لا تاريخ دون وثائق"، ويأخذ هذا النّقد شكلين أساسيين: نقد خارجي ظاهري، ونقد باطني أو مضمون.

أ. **النقد الخارجي أو الظاهري:**

يهتمّ النّقد الخارجي بدراسة ظاهر الوثيقة من أجل التأكّد من صحّتها، وإثبات نسبتها إلى مؤلّفها، وسلامتها من أيّ تحريف يكون قد طرأ عليها، والتثبت من أنها على الحالة التي وضعها عليها صاحبها، وهو ينقسم بدوره إلى قسمين:

أ-1: **نقد التّصحيح:** يهدف إلى إثبات صحة الأصل التاريخي للوثائق، ويعمل على إعادة الوثيقة إلى حالتها الأصلية، أي ترميمها وإرجاعها إلى وضعها الأول، إذا كان طرأ عليها تغيير ما. والاحتمالات الواردة في نقد التّصحيح ترتبط بوجود أصل الوثيقة أو انعدامها، وفق الحالات التالية:

- **إحتمال أن يكون أصل الوثيقة موجودا:** في هذه الحالة يتوجب على الباحث إثبات صحة الأصل التاريخي للوثيقة، بالتأكد من نسبة الوثيقة لصاحبها، بتطبيق قواعد نقد المصدر من خلال التحقق من نوعية الورق، والخط، والحبر، والأختام، والكلمات المستعملة، والتعرف على كاتب الوثيقة ومكانته وموقفه من الأحداث.
- **إحتمال أن يكون أصل الوثيقة مفقودا:** وليس هناك سوى نسخة واحدة من هذا الأصل، يحتمل أن تكون بها أخطاء وقعت نتيجة النقل والاقتباس، كعدم إتمام الجمل، أو تغيير

معنى بعض الكلمات، أو خطأ تحريف مثل إهمال النقاط وإسقاط الحروف، وهنا يلجأ النّاقد إلى قواعد تقريبية تخمينية لحصر التغييرات التي طرأت على الوثيقة الأصلية المفقودة، استنادا إلى لغة ومضمون الوثيقة.

- **إحتمال وجود نسخ عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها:** وفي هذه الحالة نقارن النسخ فيما بينها، ويُعتمد على أقرب نص منها إلى الأصل، باعتباره أقل أخطاءً، وأقرب إلى تاريخ الأحداث المسجلة بالوثيقة، مع الإقرار بأن النص المعتمد هو في الواقع نص تخميني لا يُعوّض النّصّ الأصلي المفقود بأيّ حال من الأحوال.

أ-2: **<u>نقد المصدر:</u>** ويهدف إلى معرفة مصدر الوثيقة، أي الجهة التي صدرت عنها الوثيقة، ومؤلّفها وزمن كتابتها. فالوثيقة التّي يُجهل صاحبها قد لا تفيد شيئا، إذ أنّ هناك الكثير من الوثائق التّي تنسب إلى مؤلّف آخر لسبب معين، ويُسجّل لها تاريخ غير تاريخ كتابتها بهدف إعطاء الكتابة شهرة، وتدعيم مصداقيتها لدى القارئ. كما أنّ كثيرا من المصادر تخلو من أيّة إشارة لاسم مؤلّفها، وعصرها، ومكان تدوينها، ممّا يتطلّب تقصّيا وبحثا لمعرفة مؤلفها، وتاريخ كتابتها.

ويتمّ ذلك عادة بمعرفة موقع كاتب الوثيقة من الأحداث، بتحديد عصره وبيئته ومعارفه، فقيمة المعلومات الواردة في الوثيقة ترتبط بشخصية كاتبها، ومكانته، وكيفية فهمه للحوادث وتأثّره بها، ومدى تأثير وانعكاس الظروف والأوضاع عليه. ولا يتحقّق ذلك إلا بالتعرف على تاريخ الوثيقة الذي يحدد بدوره البعد الزمني للمصدر، وكذلك تصنيف مكانة الوثيقة للتثبت أن الكاتب شاهد عيان أم لا.

وحتّى يتحقّق ذلك يقوم الباحث بفحص الوثيقة للتعرف على نوعية الورق لضبط زمانها ومكانها، وتحديد نوعية الخط، والتوقيع، والأختام التي تدلنا على تاريخ ومكان الوثيقة. هذا إضافة إلى تحليل اللغة، والأسلوب ومعاني الكلمات التي تعكس روح العصر، وأن يتبيّن موقف

صاحب الوثيقة من الأحداث التي سجلها، دون أن يُهمل دلالة الألفاظ اللغوية والجغرافية والتاريخية لأنّها توضح الصلة بين الوثيقة وصاحبها، وبالتالي تؤكد أو تنفي صحّتها.

ب- <u>النّقد الباطني أو الدّاخلي:</u>

يهدف إلى دراسة المعلومات التاريخية الواردة في الوثائق والأصول التاريخية، ومدى قبولها وتصديقها، وبربط الصّلة بين المؤلف والأحداث وموقفه منها، من خلال التعرف على حالته النفسية وغرضه من تسجيله لهذه الأحداث، وهو مقتنع بما كتبه أو أنّه سجله تحت تأثير عامل معيّن، وهو ما يجعل من النّقد الباطني عملية صعبة قد لا يُتقنها إلاّ القليل من الباحثين ذوي المقدرة العلمية والخبرة العملية في تقصّي الحقائق. كما يهتمّ النقد الباطني بأمانة المؤلّف ودقّة معلوماته، ونظرته للأحداث. وهو ينقسم إلى قسمين رئيسيين: نقد باطني إيجابي، ونقد باطني سلبي.

ب-1: النقد الباطني الإيجابي:

يعتمد على تحليل مضمون الوثيقة لفهمها فهما صحيحا، ومعرفة ما أراده منها صاحبها، وأدراك مدلولها الحقيقي، وتفسيره، وتحديد المعاني الخفية فيه من خلال شرح المصطلحات والألفاظ الواردة في مضمون الوثيقة، ومراعاة لغتها وأسلوبها المدونة به، ومكان، وزمان، ومستوى ثقافة ومعارف العصر الذّي تنتمي إليه.

وقد يضطرّ الباحث في هذا النّقد إلى الإستعانة بمختلف العلوم المساعدة للتاريخ كالفيلولوجيا(علم فقه اللغة)، علم المعجميات، والجغرافيا..، للوقوف على دلالة الألفاظ، وضبط أسماء المدن، والأماكن، والأحداث، والوقائع، والتّأكّد من التاريخ الذي تعود إليه، وترتبط به.

ب-2: النّقد الباطني السّلبي:

يُركّز هذا النّوع من النّقد على الظّروف التّي كتب فيها النص التاريخي لضبط أقوال كاتبه وإثبات صحتها ومطابقتها للأصل، بهدف التعرف على الحقائق ومدى دقتها، ومطابقتها للحقيقة التاريخية المنشودة. ولا يأتي ذلك إلا بالتثبت من صدق المؤلّف وإخلاصه وعدم وقوعه في الخطأ.

كما يقوم النقد الباطني السّلبي أيضا على تحليل شخصية المؤلّف أو صاحب الوثيقة، ممّا يتوجّب معه طرح أسئلة تتعلّق بموقفه من الأحداث ومدى نزاهته وأمانته في نقل الخبر، ودقّة معلوماته ، وإثبات الحادثة، ومدى إحاطته بالحقيقة التي أوردها، مع عدم الإفراط في الشك، والإحتراز من تحميل الوثيقة أكثر من معناها الظّاهر. ومن هذه الأسئلة نذكر:

- هل كان صاحب النص يريد الحصول على منفعة علمية أو مادية فأقدم على إيراد معلومات غير صحيحة؟
- هل كان المؤلف في موقف أُرْغِم من خلاله على الكذب؟
- هل انساق صاحب النص وراء غرض فردي أو توجّه جماعي بغية التّمجيد والفخر؟
- هل حاول المؤلف تضليل القراء بحيل أدبية فابتعد عن الواقع تجميلا أو تشويها؟